



منظور سياسة الأمن القومي

مالي



مركز المراقبة الديمقراطية للقوات  
المسلحة في جنيف



## شرط عدم المسؤولية

تعد هذه الوثيقة مساهمة للمناقشات في مؤتمر " إدراج الأمن الإنساني في سياسات الأمن القومي في شمال غربي أفريقيا " ، تم التنسيق بالتعاون مع مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية و مركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة - جنيف (ويقام هذا المؤتمر يومي ٢٣ و ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠ في مدينة الرباط، المغرب).

وليس على منظمي المؤتمر مسؤولية فيما يخص المعلومات ووجهات النظر المقدمة في هذه الوثيقة. وليس بمقدر منظمي المؤتمر ضمان صحة أو صدق محتوى هذه الوثيقة.



## مالي

### ملايح عن الدولة

نمط الحكم	جمهورية
السكان:	١٤٥١٧١٧٦ نسمة (وفقا لتقديرات يوليو ٢٠١٠)
إجمالي الناتج المحلي:	١٢٠٠ دولار أمريكي (وفقا لتقديرات ٢٠٠٩)
المساحة:	١٢٤١٢٣٨ كيلومتر مربع
الجماعات العرقية	٥٠٪ ماندو (بامبرا، مالينك، سونينكي)، ١٧٪ فولاني، ١٢٪ فولتا، ٦٪ سونجهي، ١٠٪ طوارق ومغاربة، ٥٪ آخرون.
الديانات	٩٠٪ مسلمون، ٩٪ معتقدات تقليدية، ١٪ مسيحيون
مؤشر التنمية البشرية و المرتبة	٠,٣٧١ المرتبة ١٧٨ على ١٨٢ دولة (عام ٢٠٠٧)
مؤشر الحكم: الاستقرار السياسي وغياب العنف	٠,٢١ - (عام ٢٠٠٨) يشير سلم القياس لحالة الحكم على سلم قياس من -٢,٥ إلى ٢,٥، والرقم ٢,٥ هو أفضل درجة.

(المصدر: كتاب حقائق عن العالم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي)



### مقدمة:

الحكومة مع خطة عمل وأداة التطبيق الخاصة به. برنامج دعم الحكم المتشارك للأمن والسلام.

وبما أن الأمن هو مسألة تخص عدة قطاعات، فإن سياستنا العامة للأمن تأخذ في اعتبارها السياسات العامة التالية التي ترتبط بها في إطار تشجيع الأمن الإنساني:

- الاستراتيجية القومية لمكافحة الفقر؛
- الاستراتيجية القومية للأمن الغذائي؛
- السياسة القومية لحماية البيئة؛
- الاستراتيجية القومية للمساواة بين الجنسين؛
- السياسة القومية لمكافحة الماريا؛
- الاستراتيجية القومية لمكافحة الفساد والانحراف المالي.

وهذه القائمة ليست حصرية.

أقرت حكومة جمهورية مالي يوم ٢٠ أكتوبر ٢٠١٠ وثيقة إطارية لسياسة الأمن القومي والداخلي ولحماية المدنيين.

تجمع السياسة القومية للأمن الداخلي وحماية المدنيين بين أمن الدولة وأمن الأفراد، فالاهتمامين لا ينفصلان. وتم إعداد هذه السياسة بعد مسيرة طويلة من المشاورات الوطنية تحت اسم الدول العامة للأمن والسلام التي عقدت في شهر نوفمبر ٢٠٠٥ واشتركت فيها كل طوائف الأمة. الإدارات العامة، البلديات، المجتمع المدني، القطاع الخاص، شركاء التنمية.

والمحور الأساسي لهذه السياسة هو ضرورة الجمع بين السلام وأمن الدولة من جهة والأمن البشري والحقوق الإنسانية والتنمية البشرية من جهة أخرى، ومنها ظهر مبدأ الأمن ذو الوجه الإنساني.

تم إعداد السياسة القومية للأمن الداخلي بمعرفة وزارة الأمن الداخلي وحماية المدنيين حسب منهج مشاركة أقرته

كان يمضي في الأمر بمبادرته الشخصية وحسب رؤية في ذلك الوقت. وفي النهاية، تتيح سياسة الأمن القومي الخلوص إلى خيارات استراتيجية بين الأولويات لتجنب الارتجال وتبديد الجهود. وتؤدي هذه الخيارات إلى تركيز الجهود على الأمر الهام. وفيما يخص مالي، فإن تفعيل هذه الخيارات يركز على مكونين أساسيين:

- تحديد المحاور الاستراتيجية التي تساند سياسة الأمن القومي على أساس التهديدات؛
- الانضمام مع السياسات العامة الأخرى للمساعدة على إدارة المشاكل القومية الأولية التي لها تأثير على الأمن.

يمثل هذا فائدة المعالجة الشاملة والكلية للتحديات التي تواجه الأمة. هذا المذهب يتم تطبيقه بواسطة برنامج الحكم المتشارك للأمن الذي يعمل بالاشتراك مع مؤسسات حكومية وغير حكومية في مجالات متنوعة مثل الثقافة والسلام، النوع، حقوق الإنسان، الأسلحة الخفيفة، شرطة البلديات، والصراعات الداخلية بين السكان.

وبما أن الجريمة عبر الحدود أصبحت متزايدة، فإن التعاون دون الإقليمي والدولي يظل الركيزة الأساسية لمكافحتها.

## التهديدات

تواجه مالي حاليا ثلاثة فئات من التهديدات على مستوى الأمن القومي: تهديدات للأمن الداخلي والخارجي وتهديدات للتنمية البشرية.

وبسبب انخفاض النزاعات بين الدول، فإن التهديدات المرتبطة بالأمن الخارجي هي بشكل أساسي حوادث بين الجاليات التي تعيش على الحدود (صراعات مرتبطة بالأراضي الزراعية) لكنها مع ذلك قد تتحول إلى نزاعات بين الدول.

تهديدات الأمن الداخلي تخص:

- اعتداء على النظام العام الداخلي مرتبط بتفجر المظاهرات على الطريق العام، نتيجة تحول للديمقراطية غير مراقب بشكل كافٍ.
- تزايد جرائم العنف خاصة في المدارس؛
- التوترات الداخلية وبين الجاليات (صراعات مرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية، بالتقسيم الإداري في إطار إنشاء بلدات، صراعات على الزعامة، على المسجد، على الإمامة، الخ).

من أجل استيعاب السكان بشكل أفضل لسياسة الأمن الداخلي، تم إعداد استراتيجية اتصال وهي في طريقها لتقوم الحكومة بإقرارها.

في إطار توفير الأمن الإنساني لمواجهة التهديد المتزايد في شمالي البلاد، أقرت الحكومة في شهر يونيو ٢٠١٠ سياسة قومية لمكافحة التهديد والإرهاب في شمالي مالي، ويدعم هذه السياسة البرنامج الخاص للسلام والأمن والتنمية في مناطق الشمال. وهذا البرنامج تحت وصاية رئيس الجمهورية.

## المصالح

يمثل الأمن القومي بلا شك مزايا بشرط أن يكون متجانس ومتوافق مع التهديدات وبطريقة عامة متوافق مع الرهانات والتحديات التي تعترض السيادة الوطنية. الأمن القومي هو قبل كل شيء مال مشترك يجب صونه والعناية به.

استراتيجية الأمن القومي في مالي هي قبل كل شيء شفافة ومتوافقة مع البيئة القومية والدولية. وهي تسهل التجانس والتضامن الوطني في مواجهة التهديدات المشتركة (الأمن الجماعي المؤسس على مبدأ "الواحد للكل والكل للواحد"؛ وهي تحفز القبول القومي لأهداف يجب الوصول إليها وأعمال يجب القيام بها. وتضطلع الدولة بالمسئولية الأولية فيما يخص التوجيه والتشجيع والمتابعة، لكنها لا يمكن أن تقوم بذلك بفاعلية إلا إذا كان هناك تقاسم واضح للمسئوليات بين مختلف القائمين على الأمن وتكامل الأعمال. ولكي ينضم السكان لهذه السياسة فلا بد أن يكونوا على قناعة بأساسها السليم؛ ولكي يمكن إقناعهم، فلا بد من إعلامهم وتوعيتهم بالرهانات والتحديات والمخاطر والمعركة التي سيخوضونها، مما يظهر أهمية وجود خطة إعلام جيدة.

وبسبب سمة تعدد المجالات وتعدد الأبعاد لمسائل بقاء سكان فقراء على قيد الحياة يجب أن يواجهوا (التعليم، الصحة، البيئة، مكافحة الفقر المدقع، العمل، الإسكان، الخ)، فإن مالي لا تستطيع أن تكتفي بحل مشاكل العنف فقط طالما أن سكانها لم يتحرروا من انشغالهم باحتياجاتهم الحياتية الأساسية. وهذه الضرورة بأن نأخذ في الاعتبار لمسائل بقاء السكان على قيد الحياة مرتبطة أيضا باتساع أراضي مالي وبالعدد المرتفع لحدودها (مع سبع دول) وضعف مؤشر التنمية البشرية الخاص بها، ضمان حياة كريمة وتشجيع حقوق الإنسان يكملان ترسانة مسؤوليات الدولة.

منذ الاستقلال لم يتم تحديد أي توجه واضح ولا أية استراتيجية لمنع وإدارة انعدام الأمن. فكل كل شخص فاعل

• ازدياد عدم التسامح الديني؛

• انتشار المجموعات السياسية الصغيرة المسلحة خاصة في المناطق الصحراوية في شمالي البلاد. يدعم هذا التهديد والتهديد السابق انتشار الأسلحة الخفيفة محلية الصنع أو المستخدمة في الحروب (الآتية من بؤر الصراعات).

• نقل المخدرات والكحوليات والسجائر والأسلحة النارية؛

• الزيادة الكبيرة في انعدام الأمن على الطرق..

وعلى مستوى التنمية البشرية، تتلخص التهديدات في أن أهداف الألفية من أجل التنمية لن تتحقق بالتأكد في مطلع عام ٢٠١٥. والمشاكل القائمة هي:

• الفقر العام وأحوال الحياة الصعبة خاصة في الريف؛

• ضعف استقلالية المرأة ولا سيما في هيئات اتخاذ القرار؛

• نسبة الوفيات بين الأمهات والأطفال حديثي الولادة؛

• الملاريا والسل؛

• التدهور المقلق للبيئة بسبب أنشطة الإنسان (القطع الجائر للغابات، النفايات المتخلفة عن استغلال المناجم)؛

• الفساد العام مع ما يلزمه من ظلم اجتماعي وتقليل جوهري لموارد الدولة.

ومختلف هذ التهديدات مرتبطة بعضها ببعض، لهذا لا بد من معالجتها بطريقة شاملة.

## السياسات العامة

تنتج السياسات العامة التي تقوم بها مالي من رؤيتها للتنمية على المدى البعيد. توضح هذه الرؤية الدراسة القومية " توقعات مالي ٢٠٢٥ "، التي تظهر ضرورة إدراج إدارة التنمية في إطار بعيد المدى وتوفير شروط تنمية مجتمع تقدم وتضامن وسلام للأجيال القادمة. تترجم هذه الرؤية المتفق عليها والاختيارية آمال شعب مالي وحرصهم على الرخاء الاقتصادي والاجتماعي وحكم أفضل.

تقود هذه الدراسة إلى تصور استراتيجية قومية لمكافحة الفقر من أجل تسريع الوصول لأهداف الألفية من أجل التنمية مطلع عام ٢٠٢٥.

ومن أجل الوصول لذلك، تم إعداد:

• إطار استراتيجي للنمو وتقليل الفقر؛

• السياسة القومية للتطهير؛

• سياسة الغابات القومية؛

• الاستراتيجية القومية للإسكان؛

• السياسة القومية للإعداد المهني؛

• السياسة القومية للمساواة بين الجنسين؛

• خطة العمل القومي لفاعلية المساعدة؛

• خطة العمل للاستراتيجية المشتركة للمساعدة؛ (إعلان باريس حول فاعلية المساعدة في التنمية)؛

• برنامج الاستثمار في قطاع التعليم؛

• برنامج الحكم المتشارك؛

• الاستراتيجية القومية للأمن الغذائي؛

• البرنامج العشري لتطوير التعليم؛

• البرنامج العشري لتطوير القطاع الصحي والاجتماعي؛

• البرنامج العشري لتطوير قطاع العدالة؛

• برنامج التنمية المؤسسية..

## أدوات تطبيق السياسات العامة

كل هذه السياسات العامة تعد أساس لبرامج تطبيق أو لخطط عمل. وخطط العمل هذه هي كل ثلاث سنوات، أو خمس سنوات أو عشر سنوات مع أهداف محددة ونتائج متوقعة وأجندة أنشطة ومؤشرات للمتابعة وللتنفيذ وتحديد لمسؤوليات مختلف القائمين عليها. وتشمل كل خطة أو برنامج عمل التكلفة، التي تتحملها غالبا الموارد القومية والجماعات المحلية وشركاء التنمية. وتتولى خلايا تخطيط وإحصاء على مستوى كل وزارة التخطيط ومتابعة المشروعات والبرامج. وخلية الوزارة المختصة بالأمن تعمل على متابعة خطة أعمال تطبيق سياسة الأمن القومي المتعلقة ببرامج الحكم المتشارك للأمن والسلام، على أساس برمجة كل ثلاث سنوات محددة في إطار النفقات على المدى المتوسط.

## المصادر:

## أ) على المستوى القومي:

- مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لرئيس الجمهورية؛
- إعلان السياسة العامة لرئيس الوزراء ورئيس الحكومة؛
- توصيات الدولة العامة للأمن والسلام؛
- أعمال المنتدى الأول للمجتمع المدني عن حكم الأمن؛
- أدوار المجتمع المدني والشركات في حل الصراع في الشمال: دروس من التجربة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٩)؛
- الحكم الديمقراطي للأمن: تحدي التنمية المستدامة (دكتور زيني مولاي)؛
- الميثاق الوطني بين حكومة مالي والحركات والجبهات الموحدة لصحراء أزواد (١١ أبريل ١٩٩٢)؛
- الكتاب الأبيض حول مشكلة الشمال -
- مالي (الأمانة العامة للحكومة، ١٩٩٤)؛
- مدونة قواعد السلوك للقوات المسلحة والأمن (وزارة الدفاع وقدامى المحاربين، ١٩٩٧)؛
- خطة عمل من أجل تدعيم مسيرة السلام في مناطق الشمال (وزارة الاقتصاد والمالية، ١٩٩٤)؛
- خطة العمل الحكومية لمكافحة الفساد.

## ب) على المستوى الدولي:

- ميثاق الأمم المتحدة؛
- آليات الأمم المتحدة لقمع الإرهاب؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛
- أدوات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات؛
- ميثاق الاتحاد الإفريقي؛
- مجلس السلام والأمن في الاتحاد الإفريقي؛
- ميثاق المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛
- آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات وحفظ السلام والأمن في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.







